كرامي، رفضه المشاركة في القمة الطارئة. وقال كرامي في تصريح رسمي: «إن لبنان لن يشارك في القمة إلا في ظل الاجماع العربي» (**السفير**، ١٩٨٥/٧/٣٠).

وفيما يتعلق بالموقف السعودي، اعتبر دبلوماسيون خليجيون أن المملكة العربية السعودية ستوافق على دعوة الحسن الثاني وتشارك في القمة (**رويتر**، ١٩٨٥/٧/٣٠). واعتبرت السعودية من جانبها «أن اهمية عقد القمة الطارئة تنبع من أن هذا الاجتماع سيضع زعماء العالم العربي أمام مسؤولياتهم التاريخية المؤتمنين عليها بعد التطورات العربية والتي تتطلب اتخاذ موقف عربي موحد. واعربت مصادر رسمية عن املها في أن يتم القضاء على الخلافات العربية واستثمار التحرك الاردني ـ الفلسطيني المشترك على اعتبار أن منظمة التحرير الفلسطينية ممثل شرعي للفلسطينيين باجماع عربي» (**عكاظ**، الرياض، ١٩٨٥/٧/٣٠).

وفي الخرطوم، أعلن السودان أنه سيشترك في اعمال القمة العربية الطارئة. واستناداً الى متحدث باسم المجلس العسكري الانتقالي، «فإن رئيس المجلس، الفريق اول عبد الرحمن سوار الذهب، سيرأس الوفد السوداني إلى القمة، طالما سيتم بحث القضية الفلسطينية» (**الشرق الاوسط**، ١٩٨٥/٨/١). واعلنت حكومة اليمن الديمقراطية، على لسان متحدث باسم خارجيتها، «أن هذه القمة لا جدوى لها. ولهذا، لا بد من إعداد جيد وكامل لعقد قمة عربية، عادية، وضمان نجاحها لخدمة الصف العربي» (**المصدر نفسه**).

وفي الوقت الذي بدأ فيه المغرب الاستعداد لعقد القمة على أرضه، اكدت تونس موافقتها على المشاركة، فيما حددت الجزائر، نهائياً، موقفها من القمة وذلك بعدم حضورها «لأنها مبعث للانشقاق، ولأنها لن تحدد اسلوباً عملياً لدعم القضية الفلسطينية» (**وكالة الصحافة الفرنسية** و **وكالة الانباء الجزائرية**، ١٩٨٥/٨/١).

ومن مقديشو نقلت وكالة الانباء الصومالية عن وزير الاعلام، محمد عمر، قوله «ان الصومال سيحضر القمة العربية الطارئة، وأن المؤتمر سيساعد على تعزيز الوحدة العربية في مواجهة المشكلات المتزايدة» (**النهار**، ١٩٨٥/٨/٢).

اما ليبيا، فقد تحركت على اكثر من محور لتعطيل انعقاد القمة. وبهذا الشأن «أجرى الرئيس الليبي معمر القذافي اتصالاً هاتفياً مع الملك الحسن الثاني لاقناعه بالغاء فكرة عقد القمة الطارئة، كما اجرى اتصالاً ثانياً مع الرئيس علي ناصر في عدن ـ كما قالت الاذاعة الحكومية ـ لدعم موقفها الرافض لعقد القمة» (**وكالة الجماهيرية للانباء (جانا)**، ١٩٨٥/٨/٢).

وفي هذه الاثناء، كررت سوريا رفضها لعقد القمة. وفي حديث وجهه الرئيس حافظ الاسد الى الجيش السوري، في الذكرى الاربعين لتأسيسه، قال: «إن التوازن الاستراتيجي مع العدو الصهيوني هو شرط اساسي لتحقيق السلام، لأن هذا التوازن يعيد الحقوق إلى اصحابها». وتحدث الاسد عن الوضع العربي الراهن تجاه القضية الفلسطينية، وقال: «إننا نرى من حولنا انظمة واطرافاً عربية تتهاوى على طريق الاستسلام وتفرّط بالقضية، وليس امامنا، في سوريا، الا أن نضاعف جهودنا لتعزيز صمود شعبنا ومنع الانهيار العربي الذي تخطط له الصهيونية العالمية» (**الوطن**، الكويت، ١٩٨٥/٨/٢).

اما الاردن ومنظمة التحرير الفلسطينية، فقد سعيا الى تنسيق مواقفهما في القمة، قبيل بدء اعمالها. وفي هذا الاطار، بحث العاهل الاردني مع ياسر عرفات في عمان، اهمية تنسيق مواقفهما المشتركة في القمة الطارئة على اعتبار أن هذه القمة ستناقش التحرك السياسي المشترك للجانبين. وذكرت مصادر رسمية في عمان، ان الزعيمين اكدا أهمية انعقاد القمة وتعزيز التضامن العربي وبناء موقف موحد لمواجهة التحديات والاخطار ووقف نزيف الدم الفلسطيني في لبنان وتعزيز صمود المواطنين الفلسطينيين في المناطق المحتلة. واضافت المصادر نفسها أن الحسين وعرفات أكدا أن